

هل تشهد المملكة ثورة جياع في المستقبل القريب



التغيير

رغم نداءات الإستغاثة التي يطلقها المواطنين في المملكة ليل نهار للمسؤولين لوضع حلول في مواجهة غلاء الأسعار إلا أن نظام آل سعود يتجاهل مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار في المملكة وما تلقىه من تأثيرات سلبية على المواطنين وسط مصاعب حادة يواجهونها اقتصاديا .

بدا ذلك جليا في تصريحات مثيرة للجدل أطلقها رئيس مجلس الغرف عجلان العجلان ورصدها "التغيير" حينها ورصد معها السخط الشعبي ضد تصريحات العجلان غير المسؤولة بادعاء أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المملكة "غير مبالغ فيه". حيث قال العجلان إن التضخم في المملكة لمجال المواد الغذائية غير مبالغ فيه، وأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يعود للتنافس الكبير بين الأصناف.

بدءاً من الركود في العام الماضي، ووصولاً إلى كساد عميق في العام الحالي، يتلقى الاقتصاد الصدمة تلو الصدمة، وكل ذلك تحت وطأة خسارة الحرب على اليمن، والدخول في حرب أسعار وإنتاج في سوق النفط، وتكاليف مكافحة وباء كورونا، بالإضافة إلى تعليق موسم العمرة و تعليق موسم الحج للموسم الثاني على التوالي حفاظاً على أرواح الناس. المملكة خسرت في الأشهر القليلة الماضية ما يصل إلى نصف قيمة إنتاجها المحلي في عام كامل، وهي لا تزال تواجه مستقبلاً غير مضمون ومحفوف بالمخاطر.

في اليمن لم تتعلم المملكة من تجربة مصر في ستينيات القرن الماضي. وفي حرب الأسعار لم تتعلم من دروس الحرب التي خاضتها في أسواق النفط بهدف إخراج منتجي النفط الصخري الأمريكيين من السوق عام 2014 وأنها بعد الحرب التي تم الاتفاق على إنهاؤها، ستعود مرة أخرى إلى معضلة الاختيار المر بين الأسعار وبين الحصة السوقية.

خسائر حرب النفط وحدها ستكلف الاقتصاد في نهاية العام الحالي ما يتراوح بين 20 إلى 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بافتراض تماسك السوق في النصف الثاني من العام. العجز في الميزانية الناتج عن هبوط الإيرادات النفطية وتعويضات حرب اليمن التي يطالب بها أنصارها، وهبوط إيرادات موسم الحج والعمرة، وتكلفة مكافحة وباء كورونا قد يزيد على ثمانية أمثال العجز الذي كان مقدراً لعام 2019 (4.7 في المئة) ليصل إلى ما يقرب من 40 في المئة من الناتج.

فالحكومة تجد نفسها الآن في مأزق شديد مع انخفاض إيراداتها وارتفاع معدلات التضخم وهذا يستلزم اتخاذ إجراءات قاسية على صعيد تخفيض الإنفاق العام، وتأجيل الكثير من المشروعات الكبرى، مثل مشاريع مدينة نيوم السياحية على البحر الأحمر. وفي هذا السياق أعلنت الحكومة رسمياً تخفيض الإنفاق السنوي بنسبة 5 في المئة وطلبت من الوزارات والهيئات والشركات الحكومية تخفيض الإنفاق بنسبة تتراوح بين 20 إلى 30 في المئة في محاولة للحد من قيمة العجز المتوقع في الميزانية.

تحذيرات البنك الدولي والأذن الصماء لبن سلمان

البنك الدولي أصدر تحذيراً بتوقعاته لعام 2018 للاقتصاد: "يحتمل أن تواجه حالات الفقر في المملكة التي قد تلوح بالأفق".

ولاحظ البنك في توقعاته لعامي 2019 و2020 أنه "رغم عدم توفر معلومات بشأن الفقر فيها، فإن تحديد ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض يمثل تحدياً".

واعتماداً على أسعار النفط العالمية، لم يكن منحنى الناتج المحلي الإجمالي للفرد خطأً مستقيماً تصاعدياً وبدلاً من ذلك، انهارت وتدفق.

وقال "أوراسيا ريفيو" إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفض". جاء ذلك بمقدار النصف من ذروة بلغت 17.872 دولاراً عام 1981 إلى 8685 عام 2001. وذكر أنه العام الذي شكل فيه 15 شخص من الطبقة المتوسطة غالبية الجهاديين. وذكر: "الذين طاروا بطائرات لضرب أبراج مركز التجارة العالمي بنيويورك والبنناغون بواشنطن".

وبين الموقع أنه كان العام الذي كافح فيه عديد المواطنين لتغطية نفقاتهم وسط أسعار النفط المنخفضة. تزامن ذلك مع جهود الملك عبد الله آنذاك لإدخال قدر من القيود المالية. كما شغل كثير من الناس وظيفتين إلى ثلاث وظائف.

وبحسب الموقع، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مجدداً. ونوه إلى أنه كان أقل بشكل كبير، من 23337 دولاراً عام 2011 إلى 20.110 دولارات عام 2020. كما كشفت صحيفة أمريكية شهيرة النقاب عن أن محمد بن سلمان يسجن كل من يتكلم في أزمات الفقر و البطالة في المملكة.

ثورة الجوع قادمة في المملكة

إن "ثورة الجوع" ستحدث في المملكة إن لم تعالج مشكلة الفقر في بلد يمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم. وفي هذا السياق قال معهد دراسات دولي إن الحكومة في المملكة تبذل جهوداً جارية بهدف التغطية على أزمة تفاقم الفقر في المملكة في ظل ثراء العائلة الحاكمة وتفشي الفساد. وذكر معهد كوينسي لفن الحكم المسؤول أن الفقر يتفاقم بمعدلات كبيرة بين المواطنين لكنه يظل حقيقة مخفية وراء ثراء العائلة المالكة.

لنتخيل هذا المشهد، دولة تصنف على أنها أكبر منتج للنفط في العالم. يعود الفقر ومستوى المعيشة المتدني لنسبة كبيرة من أبناء الشعب لعدة أسباب، منها عدم العدالة في توزيع الثروة بالمملكة،

بالإضافة إلى الحرب التي تقودها المملكة في اليمن والتي استنزفت مليارات الدولارات من ثروات الشعب على مدار السنوات الماضية. و قد أفرزت ظاهرة الفقر غضباً شعبياً دفع إلى تنظيم الاحتجاجات في العديد من المدن لتحسين أحوالهم المعيشية.

في إطار انتشار الاقتصاد من إخفاقاته و الاثار التي ولدتها انتشار جائحة كورونا، كانت المملكة قد أعلنت العام المنصرم عن حزمة إجراءات بينها رفع الضريبة ووقف بدل غلاء المعيشة. حيث تم رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%. وقد عم الغضب في أرجاء المملكة، في أول يوم لتطبيق سلطات آل سعود قانون الضريبة المضافة بنسبة 15% على جميع السلع والمنتجات؛ في محاولة لاحتواء آثار الكارثة الاقتصادية للمملكة. و أطلق حينها نشطاء هاشتاغ (الضريبة المضافة الجديدة) وآخر (الضريبة المضافة) للتعبير عن غضبهم من الضريبة المضافة وآثار الأوضاع المعيشية السيئة في المملكة. وتهجموا على الملك سلمان بن عبد العزيز ونجله محمد، بعد تدهور أوضاع المملكة في عهدهما.

بعد كل هذا نجد أن المملكة تعاني من أزمة ثقة إلى جانب أزماتها الاقتصادية وهذه الأزمة وقعت بين الشعب والحكومة وهي من أخطر الأزمات التي من الممكن أن يعاني منها بلد ما لأن الشعب لن يتحمل قرارات الحكومة وسيتخذ خطوات تصعيدية ربما تقوده للشارع للمطالبة بحقوقه المنهوبة من قبل الطبقة المخملية في المجتمع.